الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.19

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

15 March 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٩
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

ثم : السيد برنديرغاست (نائب الرئيس) . . . . . (جامايكا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(أ) تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/53/L.9)

مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في العام ٢٠٠١ لاستعراض إنجاز أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/C.2/53/L.9)

١ - **السيد دالغرن** (السويد): قال إن مشروع القرار الإجرائي القصير يستجيب للفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥١.

٢ - وذكر أن السويد ترحب بتقرير الأمين العام (A/53/186)، الذي يقدم آخر المعلومات المتعلقة بما أحرز من تقدم لإنجاز أهداف نهاية العقد، ضمن الإطار الذي تحدده اتفاقية حقوق الطفل، كما يسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها قبل الوفاء بما قدمه مؤتمر القمة من وعود بشأن الأطفال. وكشف التقرير أن هناك أشياء كثيرة ينبغي القيام بها لكفالة أن تكون الدورة الاستثنائية التي ستعقد في عام ٢٠٠١ مهمة بقدر أهمية مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٣ - ولهذا السبب ذكر أن السويد تقترح أن تؤجل الجمعية العامة النظر في ترتيبات عقد الدورة الاستثنائية لحين انعقاد دورتها الرابعة والخمسين، حتى يتيسر للأمم المتحدة وللدول الأعضاء الوقت لإجراء ما يلزم من مناقشات وتحضير قرار ملائم، وسيترك هذا عامين تقريبا لإجراء التحضيرات الرسمية للدورة الاستثنائية.

٤ - واختتم كلمته بقوله إنه نظرا إلى الطابع الإجرائي لمشروع القرار، لم يطلب إلى دول أخرى الانضمام إلى مقدمي المشروع، بيد أن السويد تأمل في أن يتم اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

البنـــد ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/53/25 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/96 و A/53/156-S/1998/78 و A/53/165-S/1998/601 و A/53/371-S/1998/848 و A/53/416 و A/53/425 و (A/53/487

(أ) تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/53/477)

٥ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الأزمة الاقتصادية العالمية سيطرت على أعمال اللجنة الثانية حتى الآن ولكنه حان الوقت لأن تلتفت اللجنة إلى مجال حيوي آخر من عملها وهو النظر في قضايا التنمية في الأجل البعيد، بما في ذلك البيئة والتنمية المستدامة.

٦ - وذكر أن المناقشات ستركز في الدورة الحالية على مقترحات الأمين العام بشأن تعزيز أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية، وهي المجالات المرتبطة ارتباطا مباشرا بنظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن وسائل وسبل القيام باستعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة (A/53/477).

٧ - وقال مر أكثر من عام منذ انعقاد الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، التي تم خلالها استعراض ما أحرز من تقدم منذ انعقاد مؤتمر ريو. وخلال تلك الفترة غيرت لجنة التنمية المستدامة ما تؤكد عليه وأخذت تركز على قضايا التنمية المستدامة الاستراتيجية أكثر مما تركز على استعراض جدول أعمال القرن ٢١ فصلا فصلا. إضافة إلى ذلك، تم تحقيق تنسيق أفضل بين اللجنة والهيئات الأخرى التي تعمل لتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن السياسات التي ينبغي تنفيذها في القطاعات الحيوية للتنمية المستدامة، كالفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، الذي واصل ربط بلدان كثيرة بأواصر تفاهم مشترك قائم على سياسة حراجية سليمة.

٨ - وأضاف بأن لجنة التنمية المستدامة أثبتت أيضا أنها منبر فعال لإقامة حوار حقيقي بين الحكومات وغيرها من الأطراف المؤثرة، كالصناعة والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية. وذكر أن النتائج التي توصلت إليها كانت ذات طابع عملي، كما تبين من النهج الاستراتيجية التي اعتمدتها إزاء إدارة المياه العذبة والاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بين الأطراف المؤثرة بشأن قضية المبادرات الطوعية التي يستطيع القطاع الخاص من خلالها المباشرة في تحسين أدائه البيئي. واستُكملت هذه المبادرات بما يتخذ من مبادرات كثيرة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، ولا سيما من خلال المجالس الوطنية للتنمية المستدامة.

٩ - وذكر أن لجنة التنمية المستدامة سوف تتصدى للتحديات الجديدة في عام ١٩٩٩. وستتعامل، في جملة أمور، مع القضايا المتصلة بالمحيطات، حيث أن اللجنة هي المنبر الوحيد الذي يغطي جميع جوانب هذه القضايا، بما في ذلك البُعدان القانوني والعلمي والحد من التلوث وإدارة المنطقة الساحلية أيضا. كما ستنظر أيضا في السياحة التي يمكن أن يكون لها أيضا تأثير عميق على الموارد البيئية والطبيعية رغم أنها تمثل أحد القطاعات الاقتصادية السريعة النمو وموردا رئيسيا للدخل بالنسبة لكثير من البلدان. وأشار إلى أن اللجنة ستقوم أخيرا بتقييم برنامج عمل برنادوس بصدد الاستعراض الخمسي الذي سيجرى في عام ١٩٩٩. كما ستُتخذ إجراءات في مجال الزراعة والتنمية المستدامة والطاقة والتنمية المستدامة، وهما الموضوعان المدرجان في برنامجي عمل عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي. وأضاف بأنه من الجدير بالذكر أن لجنة التنمية المستدامة قررت انتخاب أعضاء مكتبها بنهاية كل دورة حتى يتمكنوا من متابعة الأعمال التحضيرية للدورة اللاحقة والمشاركة فيها.

١٠ - وفيما يتعلق بتأثير إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة إدماج ثلاث إدارات في إدارة واحدة، قال إن شعبة التنمية المستدامة لا تزال توفر التعاون التقني، ولا سيما في مجالي موارد الطاقة وموارد المياه، وأنه سيجري إقامة المزيد من جوانب التآزر في المستقبل بين الدعم المقدم للعملية الحكومية الدولية وأنشطة التعاون التقني. وأضاف بأن من الضروري أيضا تعزيز القدرات التحليلية لا فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة فحسب بل وفي جميع المجالات التي تحتاج فيها الجمعية العامة إلى معلومات تمكّنها من استعراض اتجاهات التنمية في المدى البعيد.

١١ - واختتم كلمته بقوله: فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (A/53/477)، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن دور الجمعية العامة ودور الأمانة العامة للأمم المتحدة لا يتمثلان في التدخل في العمليات المتعلقة بالمؤتمرات، بل في تعزيز الروابط القائمة بين مختلف الاتفاقيات من منظور متكامل شامل لعدة قطاعات.

١٢ - السيد بوليه (مدير أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية): عرض التقرير المتعلق بالتعاون الدولي لتخفيف حدة ظاهرة النينيو (A/53/487) الذي قدمه الأمين العام عملا بالفقرتين ٤ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠.

١٣ - وذكر أن التقرير يستعرض في البداية الجانبين العلمي والفني لظاهرة النينيو التي سيطرت على المناخ العالمي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بقوة أكبر من أي وقت مضى. ورغم أن التطورات التكنولوجية الأخيرة وازدياد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بتخفيف حدة الكوارث الطبيعية قد ساهما إلى حد كبير في تحسين المهارات في مجال التنبؤ بظاهرة النينيو، فإن إدخال تحسينات جديدة لا يزال يشكل تحديات كبيرة تواجه العلم. وتقود المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

١٤ - ثانيا، قال إن التقرير يحلل الفرص والاحتياجات المتعلقة باتخاذ إجراء وقائي بغية جعل المجتمعات المعرضة للخطر أكثر مرونة في تحمّل تأثير أحداث النينيو في المستقبل. فالطابع المتكرر لهذه الأحداث يتيح فرصا لتخفيض قابلية التأثر إلى أقصى حد، بناء على فهم سليم للأحداث السابقة والتنبؤ بالأحداث التي ستقع في المستقبل. ولهذا من الضروري اتخاذ تدابير وقائية بناء على العلم والتكنولوجيا، كنظم الإنذار المبكر والتنبؤ بالمناخ ورصده، فضلا عن اتخاذ تدابير في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، كالأنظمة المتعلقة بتخطيط المدن، ومعايير البناء، والتخطيط للطوارئ وتعزيز القدرات على التحمل.

١٥ - ثالثا، أضاف قائلا إن التقرير يحاول عرض صورة عامة عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لظاهرة النينيو في فترة ١٩٩٧-١٩٩٨. ولكن مما يؤسف له أنه لم يكن هناك سوى معلومات قليلة قاطعة وقت الخسائر العالمية عن إعداده ولم تكن هناك منهجية متفق عليها بوجه عام لتقييم الأضرار. ولهذا فإن هناك فجوة في تقييم أضرار ظاهرة النينيو وتوفير إحصاءات موثوقة لتوجيه الأعمال في المستقبل. كما أن هناك مشكلة حرجة أخرى على الصعيد القطري تتمثل في كيفية تحديد ما إذا كان يمكن رد ما تم تكبده من أضرار محددة إلى ظاهرة النينيو.

١٦ - وذكر أنه إذا نظرنا إلى أبعد من مجرد الأرقام، فإن الكوارث الطبيعية التي تسببت بها ظاهرة النينيو تؤدي إلى نتائج مأساوية للناس وللمجتمعات. فهي تدمر الهياكل الأساسية والشبكات الحيوية وتحرم السكان بصورة مؤقتة من المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أنها تعطل الأنشطة الاقتصادية تعطيلا حادا على المستوى الاقتصادي الكلي وعلى الصعيد المحلي وتعرقل التنافس الاقتصادي مع تهميش التنمية المستدامة وإيقاف عجلة التقدم في أحيان كثيرة.

١٧ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة قررت لهذه الأسباب أن تدرج البند في جدول أعمال دورتها الثانية والخمسين اعترافا منها بأن المجتمعات المتضررة لم يعد في إمكانها الاكتفاء بالتعويض عن الخسائر في الأرواح والممتلكات وأن الحل الوحيد المتاح يكمن في اتقاء الكوارث والاستعداد لها وتخفيف حدتها.

١٨ - وأشار إلى الفقرات ٣٠ إلى ٣٣ من التقرير قائلا إن منظومة الأمم المتحدة تبنت من خلال فرقة عمل النينيو المشتركة بين الوكالات استراتيجية شاملة لتخفيف تأثير ظاهرة النينيو وضمت هذه الفرقة القدرات العلمية والتشغيلية للمنظمة بأسرها، فكانت بذلك تشكل منبرا فريدا من نوعه سمح باعتماد نهج استراتيجي متعدد الاختصاصات والأبعاد على نطاق المنظومة.

١٩ - وذكر أن عملية تحسين تخفيف حدة الكوارث ستشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التقييم الشامل لإنجازات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، المقرر أن يجري في جنيف في عام ١٩٩٩ لاستكمال المناقشات التي جرت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، أعاد مؤتمر دولي حول نظم الإنذار المبكر لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، عقد في ألمانيا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، التأكيد على إمكانيات نظم الإنذار المبكر. وفي هذا الصدد، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقوم به من أعمال لتحسين تقييم التأثير الاجتماعي والاقتصادي على الصعيدين القطري والمجتمعي.

٢٠ - وذكر أنه طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠، الذي يطلب إلى الأمين العام العمل على عقد اجتماع حكومي دولي للخبراء ليشكل حجر الأساس في صياغة عملية تعاون منسقة، فإنه من المقرر أن يعقد أول اجتماع من هذا النوع في اكوادور في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بمشاركة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجهات شتى أخرى. وأكد أن الاجتماع سيؤمن أول منظور تقني وعلمي على نطاق المنظومة لظاهرة النينيو وسيؤسس قاعدة لوضع استراتيجيات مستدامة في المستقبل بناء على بيانات واقعية. وقد عرضت بيرو استضافة الاجتماع الثاني الذي سيؤكد على دور صانعي القرارات وعلى التطبيق العملي لمعارف محددة على ظاهرة النينيو.

٢١ - واختتم كلمته قائلا إن التوصيات الواردة في الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام في تقريره ستوفر ما يلزم من توجيه للدول الأعضاء. فإذا طبقت الدول الأعضاء الوسائل المتاحة بطريقة منسقة فإن ذلك من شأنه أن يمكنها من إحراز نتائج إيجابية في مجال تخفيف حدة الكوارث والاستعداد لتكرار ظاهرة النينيو في المستقبل.

٢٢ - **السيد أمين** (مدير المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): قال إنه سيدلي ببيان المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظرا إلى أنه اضطر للذهاب إلى نيروبي للمشاركة في المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.

٢٣ - وأضاف أن العام الماضي كان عاما حاسما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من حيث أن إعلان نيروبي أعاد تحديد دوره وولايته. وذكر أن تقرير مجلس إدارة البرنامج (A/53/25) استعرض أعمال المجلس في دورته

الاستثنائية الخامسة التي نظر فيها في الشواغل الرئيسية التي أثيرت خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وذكر أن توصيات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، والتي أدرجت في تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463)، سيكون لها أيضا آثار مهمة على مداولات اللجنة الثانية بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

٢٤ - وأوضح بأن الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سيطرت عليها المناقشات التي دارت حول تأثير الأزمة المالية الحالية في العالم، التي ستشكل دون ريب عائقا إضافيا في طريق النضال الجماعي للمجتمع الدولي لطرح مفهوم الاستدامة البيئية والاجتماعية في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية. فالأزمة الاقتصادية المباشرة قد تؤدي إلى إخفاء كامل نطاق المشاكل البيئية الطويلة الأجل مما ينذر بعواقب وخيمة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وأمن الأمم. ولهذا سيحاول برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكفل عدم خسارة المكاسب التي تحققت في مجال حماية البيئة الدولية خلال العقدين المنصرمين.

٢٥ - وذكر أن مجلس الإدارة تبنى خلال دورته الخامسة عددا من الإصلاحات فضلا عن عدد من المجالات ذات الأولوية الجديدة لكي يتخذ برنامج البيئة إجراء بشأنها. وفيما يتعلق بالإصلاحات الداخلية، فإنه يجري إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للبرنامج وفقا لإعلان نيروبي وذلك بغرض تحقيق تماسك أكبر في مجال السياسات وأداء برنامجي أكثر فعالية. وأشار إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد تولى المسؤولية عن جميع الخدمات الإدارية لكل من البرنامج والموئل، وبهذا سمح بتحقيق وفورات إدارية تقدر بنحو ٣٠ في المائة. وسيستخدم هذا التوفير، الذي أطلق عليه اسم "الربح البيئي"، لتمويل الأنشطة الموضوعية لبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٦ - ومضى إلى القول إن المجال الرئيسي الأول الذي سيركز عليه البرنامج هو تنمية القدرة في مجال الإنذار المبكر لا من ناحية حالات الطوارئ البيئية فحسب بل وفيما يتعلق أيضا برصد الاتجاهات البيئية. فالهدف يتمثل في الربط فيما بين الرصد والتقييم والإنذار المبكر وآليات الاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٧ - ثانيا، ذكر أن برنامج البيئة يركز على الصناعة ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك الإنتاج الأنظف والمبادرات الطوعية مع القطاع الخاص، التي سيكون لها دور رئيسي في تشجيع التنمية المستدامة.

٢٨ - وأكد أن مجال الأولوية الثالث يتمثل في المعلومات والتقييم والرصد والتحليل التشخيصي وبرامج العمل من أجل إدارة المياه العذبة. وذكر أن البرنامج، باستخدامه نظام رصد جديد للبيئة العالمية لأغراض المياه العذبة يضع حجر الأساس لإقامة نظام من أجل التنبؤ "بالمناطق الساخنة" وحالات الطوارئ البيئية، وذلك بغية إنذار الحكومات لكي تتخذ ما يلزم من خطوات لكي تستخدم مواردها المائية استخداما عقلانيا. وبادر البرنامج، بدعم مرفق البيئة العالمية، بإجراء تقييم عالمي للمياه الدولية، مراعيا في ذلك المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التقييم سيمكن من توفير معلومات تفصيلية ستكون مفيدة لصانعي القرارات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٩ - وأشار إلى أن البرنامج قام بعدة مبادرات، تتمشى مع دعمه لأفريقيا، بما في ذلك مشروع لمساعدة البلدان الأفريقية على التعامل مع التأثير الإيكولوجي المتنامي للمدن الكبيرة على الموارد المائية للقارة. وسيقوم

المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل بمساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ آليات الإنذار المبكر لتأمين كشف "المناطق الساخنة" المحتملة. وأخيرا، قام البرنامج، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتنظيم مؤتمر لعموم أفريقيا حول الإدارة الساحلية المتكاملة المستدامة في مابوتو بموزامبيق، وتبنى المؤتمر إعلان مابوتو الذي حدد إطارا للتعاون الإقليمي وإدارة الموارد البحرية والساحلية.

٣٠ - وأضاف بأن مجال التركيز الخامس ينطوي على تنسيق وتطوير صكوك السياسات البيئية. وقد أحرز تقدم في هذا المجال فيما يتعلق بصكين قانونيين دوليين صمما لكفالة الإدارة المأمونة للمواد الكيميائية الخطرة التي تنقل عبر الحدود. فقد أقرت في روتردام الاتفاقية المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية، وبدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٨ مفاوضات لوضع صك عالمي ملزم من الناحية القانونية بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وواصل البرنامج تركيزه على القانون فركز على ما يقدمه من دعم للاتفاقيات البيئية وهو يعمل على إقامة روابط متماسكة والتنسيق فيما بينها، على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأشار إلى أنه ورد وصف لهذه الجهود في تقرير الأمين العام عن طرق ووسائل إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة (A/53/477).

٣١ - أما فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى، فقال إن اللجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين ستجتمع في بوينس آيرس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لتقديم توجيه بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتمويل التنمية المستدامة وإسهام برنامج البيئة في الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سيقوم برنامج البيئة ومنظمة التجارة العالمية باستضافة مؤتمر دولي للسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الجزرية. وسيعقب هذا المؤتمر انعقاد الدورة العشرين لمجلس إدارة برنامج البيئة الذي سينظر في موضوع السياحة واستمرار إصلاح برنامج البيئة وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٢ - واختتم كلمته قائلا إنه يود إعادة التأكيد على أن برنامج البيئة يحتاج إلى قاعدة مالية صلبة بغية الاضطلاع بولايته المعززة ومواجهة التحديات البيئية المتزايدة في العالم أجمع. وقال إنه ظهر خلال الأشهر القليلة الماضية اتجاه إيجابي في التبرعات، وأعرب عن أمله بأن تؤدي زيادة تركيز برنامج البيئة وتنشيطه إلى زيادة تعزيز الدعم المالي.

٣٣ - **السيد هابسورو** (إندونيسيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه نظرا لعدد الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وأهميتها وعلاقة التكافل القائمة فيما بينها يعد تنسيق الأعمال المرتبطة بها أمرا ضروريا. ومضى قائلا إنه علاوة على ذلك تشدد التقارير المتعلقة بتنفيذ تلك الاتفاقيات على الحاجة الى اتساق السياسات والإجراءات. والتنسيق ليس سهلا لأن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات عبارة عن هيئات مستقلة ذاتيا بينما الأمانات متفرقة في شتى أرجاء العالم. ومهمة الجلسة الجارية تتمثل في استعراض عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذ الالتزامات الصادرة في ريو والمعاد تأكيدها في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يتعين أن تنظر الجمعية العامة، في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، في تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، التي اقترحت إجراءات عملية لتعزيز

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وفيما يختص بالتقدم المحرز منذ المؤتمر، أشار الى أن عدة بلدان قد أنشأت آليات تنسيق وطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن ثلاث اتفاقيات قد دخلت حيز النفاذ. وعلى الرغم من ذلك، فإنه بينما تبذل البلدان النامية جهدها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولإدراج نهج التنمية المستدامة في خطط تنميتها الاقتصادية تتعرض تلك البلدان لخطر الفشل بسبب تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية وبسبب الأزمة المالية العالمية. وقد تفاقمت حالة الفقر، وبالتالي تفاقم التدهور البيئي.

٣٤ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أحاطت علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو (A/53/487). وفي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، عانت بلدان عديدة في أفريقيا وآسيا من ظواهر مناخية شاذة وكوارث طبيعية؛ وعلاوة على ذلك، تسببت حرائق الأحراج في أضرار لا تحصى في إندونيسيا. وعلى الرغم من ذلك، هناك ما يدعو الى التفاؤل. إذ أن خبرة البلدان المتضررة ستوفر المُدخل اللازم لاتقاء الكوارث. والأمم المتحدة في مركز يسمح لها بتنفيذ استراتيجية منسقة. وفي هذا الصدد، تلاحظ مجموعة الـ ٧٧ والصين أن أمانة العقد الدولي للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، التي تنسق قضايا النينيو ذات الصلة، مسؤولة، بوصفها مديرة المهمة المسؤولة عن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المعنية ببرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالمؤتمر المتعلق بالعقد الدولي الذي عقد في بوتسدام، بألمانيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بشأن نظم الإنذار المبكر المخصصة للتخفيف من حدة الكوارث الوطنية، وتتفق مع الأمين العام في رأيه القائل بأن اتقاء الآثار السلبية المتولدة عن ظاهرة النينيو مستقبلا يجب أن تمثل الأولوية العليا في الإدارة الدولية للكوارث. وسيعقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الأول بشأن النينيو في غواياكيل، بإكوادور، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي الدورة الجارية، ستقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بالتعاون مع المكسيك، مشروع قرار معنون "التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو"، وهي تأمل أن يعتمد شركاؤها مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣٥ - وفيما يختص بتقرير الأمين العام المتعلق باستغلال عائد التنمية (A/53/374)، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه ينبغي ألا تستعمل مثل هذه الأموال إلا لتمويل المشاريع الإنمائية التي لم تصدر بشأنها تكليفات في إطار الميزانية العادية، وأنه ينبغي التركيز على المشاريع ذات الآثار المضاعِفة والتي تسهم في بناء القدرات، بما فيه تنمية الموارد البشرية. وللدول الأعضاء دور تؤديه في تحديد المبادئ الواجب اتباعها عند استعمال حساب التنمية.

٣٦ - **السيد غلانتسر** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي وقبرص البلد المنتسب الى الاتحاد، فقال إنه قد حدث تقدم مشجع في ميدان التنمية المستدامة، من قبيل اعتماد الاتفاقية المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة عن علم، وإعادة ملء مرفق البيئة العالمية وعقد الاجتماع الثاني للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالأحراج. إلا أن مشكلات بيئية عديدة قد أخذت في التفاقم نتيجة لاستمرار الفقر وأنماط الانتاج والاستهلاك غير المكيفة مع التنمية المستدامة. ولتحقيق مثل هذه التنمية، لا بد أن تصبح القضايا البيئية جزءا أساسيا من السياسات الوطنية ومن أنشطة التعاون الدولي. والاتحاد الأوروبي يعي هذه الحقيقة جيدا، كما يساوره القلق البالغ إزاء انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٧ - وشدد على الحاجة الى تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة وأماناتها، والى نهج متكامل يضع حدا لانتشار الاجتماعات والآليات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبرى لإدماج بعد بيئي في جميع سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها. وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح التوصية التي قدمتها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وهي التوصية التي يعتزم الأمين العام تنفيذها بحكم سلطته.

٣٨ - وفيما يختص بتغير المناخ، يشكل بروتوكول كيوتو خطوة كبرى باتجاه تقليل غازات الدفيئة. وعلى الرغم من ذلك، هناك قضايا عديدة تحتاج الى مناقشتها قبل أن يكون من الممكن وضع البروتوكول موضع التنفيذ، وأبرز هذه القضايا تشغيل آليات مرنة ينبغي أن تنظمها معايير محددة ومنصفة على نحو واضح. وقد أقر المجتمع الدولي برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأن هذه الدول معرضة بشدة للتأثر بتغير المناخ. وشدد المتكلم على مسؤوليات المجتمع الدولي إزاء تلك الدول. وقال إنه بالاضافة الى الإسهامات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزم الاتحاد في إطار اتفاقية لومي بأكثر من بليون من وحدة النقد الأوروبية للفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠.

٣٩ - ولاحظ المتكلم ما للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من أهمية بالنسبة لبرامج العمل في ميادين عديدة من ميادين التنوع البيولوجي، من بينها التنوع البيولوجي البحري والساحلي، الذي سيسهم مساهمة قيمة في سنة الأمم المتحدة للمحيطات. كما يولي الاتحاد أهمية كبرى للحفاظ على الأحراج واستعمالها استعمالا مستداما، وذلك نظرا لما تواجهه من أخطار، وهو ما أظهرته حرائق الأحراج التي شبت مؤخرا في أنحاء شتى من العالم. وذكر أن من المتوقع اختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام بروتوكول بشأن السلامة الإحيائية في شباط/فبراير عام ١٩٩٩.

٤٠ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مصدر خارجي لتمويل جهود مكافحة التصحر. وقد رحب الاتحاد بشروع عدد من بلدان أفريقيا فعلا في إدراج هذا الشاغل في خططها الإنمائية. وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي، بوجه خاص، نهج "البدء من القاعدة" الموصى به في الاتفاقية. ويأمل الاتحاد أن تعطي الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، المقرر عقده في داكار في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، قوة دفع جديدة لتنفيذ ذلك الصك. وأضاف أن الاتحاد يؤكد مرة أخرى التزامه بالتنمية المستدامة.

٤١ - **السيد فالي** (البرازيل): تكلم باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فرحب بترسخ فكرة التنمية المستدامة في هيئات الإدارة العامة وجميع قطاعات المجتمع المدني. وأضاف قائلا إن بلدان السوق تؤيد الاستنتاجات التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، وتعتقد أن من الواجب مواجهة تحديات عديدة قبل أن يكون من الممكن تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. ومضى قائلا إن التنمية المستدامة لا يمكن عزلها عن مشكلتي التنمية الاجتماعية والسكان. ومنذ عام ١٩٩٢، ازداد الفقر، وازداد معه التدهور البيئي؛ وظلت تشيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المتعارضة مع التنمية المستدامة، كما ازداد التلوث. وبينما يعتبر التعاون الدولي أكثر ضرورة من أي وقت مضى على الإطلاق، هناك مَن يسعون إلى إعطاء تفسير جديد للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها جدول أعمال القرن ٢١. وبينما ينبغي للبلدان أن تعمل سويا على تحقيق

أهداف التنمية المستدامة القائمة على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام البيئة تفوق التحديات بدرجة كبيرة الوسائل المتاحة للعديد من البلدان النامية. ولا بد من إكساب شروط التجارة الدولية طابعا أقل عدوانية تجاه تلك البلدان. وكخطوة أولى، ينبغي ألا تحرم صادرات تلك البلدان بعد الآن من الدخول بحجة حماية البيئة. وعلاوة على ذلك، فإنه بينما يجب القضاء على الفقر الموجود في الجنوب يجب تقليل التبذير القائم في الشمال. وذكر أن مؤتمرين للدول الأطراف في الاتفاقيتين سيعقدان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨، وأن المفاوضات بشأن إبرام بروتوكول للسلامة الإحيائية تجري الآن. وذكر أن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تتابع باهتمام كلا من الأعمال التحضيرية للدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة، ومبادراتها المتعلقة بالأحراج والمياه العذبة. كما ذكر أن السوق توفر للدول الأعضاء فيها إطار عمل مناسب لتنسيق سياساتها البيئية وسياساتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤٢ - **السيدة ليندە** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه نظرا لأن الطبيعة قد حبت الولايات المتحدة بأحراج متنوعة تحتل مساحات شاسعة فإن لديها خبرة وفيرة بإدارة الأحراج والحراجة المستدامة. وأضافت قائلة إنه على الصعيد الدولي سترعى حكومتها وحكومة البرازيل اجتماعا دوليا للخبراء يعقد في آذار/ مارس عام ١٩٩٩ في سان خوان، ببورتوريكو، وأن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالأحراج عقد دورته الموضوعية الأولى في جنيف في صيف عام ١٩٩٨. وقد أدى ذلك المنتدى إلى توصيات لا بد من تنفيذها بجملة أساليب، من بينها تطبيق المعايير والمؤشرات التي قررها الفريق الحكومي الدولي المعني بالأحراج، وذلك قبل أي مناقشة بشأن صكوك يمكن إبرامها مستقبلا.

٤٣ - وفيما يختص بالمواد الكيميائية، استكمل توا اتفاق بشأن الموافقة المسبقة عن علم، كما يجري العمل لإبرام اتفاق ثان بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وذكرت أن حكومتها مقتنعة بأن ثاني هذين الموضوعين ينبغي تناوله في منتدى متعدد الأطراف، وأنها مستعدة للعمل إيجابيا مع البلدان الأخرى ولتقاسم خبرتها مع تلك البلدان.

٤٤ - وفيما يختص بتغير المناخ، ستشترك الولايات المتحدة في اجتماع خبراء حكومي دولي معني بظاهرة النينيو، سيعقد في غواياكيل، بإكوادور، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٨. وأضافت قائلة إن أثر النينيو، رغم خطورته، قد حدت منه التدابير الوقائية المتخذة في عام ١٩٩٨. وأضافت أن حكومتها تود أيضا أن تتقاسم خبرتها في هذا الميدان مع غيرها وتتطلع إلى العمل مع الوفود المهتمة بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة لاستعراض مؤتمر عام ١٩٩٤ العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٥ - **السيد تشنغ راي - كوون** (جمهورية كوريا): قال إنه قد حدث تقدم معقول فيما يختص بتعزيز الإطار القانوني للإدارة البيئية منذ اعتماد استراتيجية جديدة لحماية البيئة في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد بروتوكول كيوتو وبالإنجازات الهامة المحققة في مجال الصكوك المتعلقة بالسلامة والإدارة الكيميائيتين؛ وعن أمله في أن يكلل النجاح المفاوضات الجارية المتعلقة بالأحراج وبالملوثات العضوية الثابتة، وذلك حسبما هو مقرر.

٤٦ - كما أعرب عن ترحيب وفده بتوصيات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وذكر أن وفد بلده يرى أن تدرس الجمعية العامة في جلسة عامة التوصيات المتعلقة بتنظيم منتدى بيئي على صعيد وزاري، وإنشاء فريق للإدارة البيئية وتطوير التنسيق بين الاتفاقيات البيئية دراسة متعمقة. وأعرب عن أمل وفده في أن تساعد تلك التوصيات على تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات وعلى قيام علاقات التآلف بين جميع المشاركين في الإدارة البيئية.

٤٧ - واستدرك قائلا إن حكومته تأمل في الحفاظ على الدور الفريد المقرر للجنة التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إنه قد ثبت شدة نفع النهج المواضيعي الجديد الذي اعتمدته اللجنة في آخر دورة من دوراتها، وهو النهج الذي ينطوي على تكامل المواضيع القطاعية والمواضيع عبر القطاعية وعلى اشتراك الفئات الرئيسية والقطاعات الاقتصادية.

٤٨ - وأعرب عن ترحيب حكومته باختيار أنماط الاستهلاك المستدامة كموضوع عبر قطاعي للدورة المقبلة من دورات اللجنة. وقال إنه تعزيزا لتوافق الآراء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يختص بتشجيع أنماط الاستهلاك المستدامة ستستضيف جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٩ اجتماع خبراء معني بأنماط الاستهلاك في شرق آسيا. وذلك الاجتماع سيركّز على الصلات بين التنمية الاقتصادية والتأثير البيئي لأنماط الاستهلاك؛ بينما تشمل موضوعات البحث الأخرى الصلات بين مستويات الدخل المرتفعة والتأثير البيئي للاستهلاك؛ وتأثير العولمة على نشر أنماط استهلاك البلدان المتقدمة النمو في البلدان النامية من خلال التجارة والإعلان ووسائط الاتصال؛ والصلات بين أساليب الحياة أو القيم الثقافية التقليدية وأنماط الاستهلاك.

٤٩ - واستدرك قائلا إنه رغم أن الاجتماع سيبحث أساسا الاتجاهات السائدة في شرق آسيا فسوف يفتح أبوابه أمام جميع الحكومات المهتمة بالأمر. وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن البلدان النامية الأخرى تشهد نموا اقتصاديا سريعا وآثار العولمة يمكن أن تستفيد من الاستنتاجات التي سيخرج بها ذلك الاجتماع، الذي سيُرفع تقرير عن نتائجه إلى الدورة المقبلة للجنة التنمية المستدامة. كما أعرب عن أمله في أن تساعد تلك المبادرة على تعزيز توافق الآراء بشأن أنماط الاستهلاك المستدامة.

٥٠ - **السيد نِبِنزيا** (الاتحاد الروسي): قال إنه من المهم صون وتعزيز قوة الدفع السياسية التي منحتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وأضاف قائلا إنه في خلال السنة الماضية أبرمت عدة اتفاقات دولية هامة متعلقة بحماية البيئة؛ وإن الاتفاقيات المعتمدة في مؤتمر ريو أو التي تولدت عنه قد أينعت ثمارها؛ وإن عملية التفاوض على الإدارة الحرجية المستدامة قد شهدت تطورا ديناميا؛ وإن المناقشة المثمرة التي جرت بشأن الاستعمال المستدام لموارد المياه العذبة قد أدت إلى نُهُج متفق عليها. وقال إن الاتحاد الروسي يقوم بدور نشط في هذه العمليات ويعتزم زيادة الإسهام للتوصل إلى حل للمشكلات البيئية التي تواجه البشرية.

٥١ - ومضى يقول إنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اللذين يعملان في شراكة مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى ومع أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة أن يواصلا القيام بدور

الأجهزة الرئيسية في ميدان التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة قد أدت إلى تغيرات مشجعة في عمل اللجنة وعمل البرنامج. وأعرب عن أمل وفده في أن تتخذ اللجنة في دورتها السادسة خطوات تمكّنها من النجاح في تنفيذ برنامج عملها المتعدد السنوات وفي إحراز تقدم صوب حل المشكلات القطاعية والمشكلات عبر القطاعية ذات الأولوية العليا.

٥٢ - كما أعرب عن ترحيب حكومته بإحياء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ظل القيادة الدينامية التي يتصف بها مديره التنفيذي الجديد، وعن أملها في أن تساعد إعادة تنظيم القطاع البيئي بالأمم المتحدة، الذي هو على جدول أعمال دورته الجارية، على تعزيز دور ذلك البرنامج بوصفه العنصر البيئي الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ في هذا الصدد إسهام فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، التي قدمت مقترحات وتوصيات مفيدة. واستدرك قائلا إن بعض هذه الاقتراحات يستلزم إيضاحات جمة.

٥٣ - ومضى قائلا إنه بينما يتطور القانون البيئي الدولي ويزداد عدد الصكوك القانونية الموضوعة لتنظيم السياسات والتفاعلات بين الدول في ميدان التنمية المستدامة تتعاظم الحاجة إلى ضمان تماسك السياسات وتنسيق الأنشطة على الصعيد الحكومي الدولي والصعيد المشترك بين الوكالات. وفي هذا الصدد، لا بد أيضا من تطوير دور الجمعية العامة. إذ لا يمكن أن يقتصر دورها على النظر المنفصل في الاتفاقيات الثلاث الموقّعة في ريو دي جانيرو؛ بل يجب أن تشجع على إيجاد نهج متكامل للنظر في المسألة من منظور أوسع، بما فيه الصلة بين الاتفاقيات وغيرها من الصكوك القانونية الدولية القائمة في ميدان التنمية المستدامة.

٥٤ - ووصف التقرير المتعلق بالسبل والوسائل الكفيلة بالاضطلاع باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة، وهو التقرير المقدم عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٥٢، بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح. ومضى قائلا إن التقرير يحدد بوضوح أدوار جميع المشتركين في تلك العملية. وبصفة عامة، فإن وفده يؤيد النهج المتخذ أساسا للتوصيات المدرجة في التقرير، وهو القائل بأن مقررات السياسة العامة المتصلة بتنفيذ الاتفاقيات هي حق سيادة تنفرد به مؤتمرات الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات، بينما يتمثل دور هيئات الأمم المتحدة والجمعية العامة في تحديد وفهم الصلة بين مختلف الصكوك القانونية الدولية وفي تقديم توصيات بشأن سبل تحسين أداء تلك الصكوك. وأخيرا، أعرب باسم وفده، عن أمله في أن تعد الجمعية العامة قرارا محددا بشأن تلك المسألة.

٥٥ - **السيدة وانغ** (الصين): قالت إن وفدها يود أن يعلن وقوفه مع البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد طرح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مفهوم التوفيق بين البيئة والتنمية بوصفه مفتاح الطريق إلى التنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، سعت بلدان عديدة، بقدر من النجاح، إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة مقبولا على نطاق واسع ومدمجا في المناحي المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٥٦ - واستطردت قائلة إن وفدها يود أن يعلق على عدد من الاتفاقيات، وإنه سيفعل ذلك في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال. وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أحرز في هذا المجال، فإن الحالة البيئية الراهنة لا تبعث على الارتياح، والأهداف التي حددها مؤتمر ريو لم يتم بلوغها بأي حال من الأحوال: فكثير من البلدان المتقدمة النمو لم يستطع أن يفي بالتزاماته تجاه البلدان النامية ولا أن يزودها بالمساعدة المالية والتقنية. والمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الاضمحلال، وأصبح هناك اتجاه إلى تبرير الممارسات الحمائية بحجة حماية البيئة. وكل هذه العوامل تعرقل جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٥٧ - وأردفت قائلة إن التزايد السريع في ظاهرة العولمة والتقدم الهائل الذي حدث في مجالات العلم والتكنولوجيا لم يحققا فحسب قدرا غير مسبوق من التنمية، بل يمثلان أيضا تحديا كبيرا، ولا سيما أمام البلدان النامية. فبالاضافة إلى ما تبذله البلدان النامية من جهود للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، يتعين عليها الآن أيضا أن تجابه ظاهرة العولمة.

٥٨ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي للمجتمع الدولي وللبلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص أن يسعوا بجد، بروح الشراكة العالمية التي دعا إليها مؤتمر ريو، إلى اتخاذ إجراءات بناء على توافق الآراء المتوصل إليه في المؤتمر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ما وعد به من المساعدة المالية والتقنية وأن يهيئ الظروف التي تساعد على التنمية في البلدان النامية، آخذا في اعتباره تماما حالة تلك البلدان وما تتفرد به من احتياجات خاصة.

٥٩ - **السيد دوسا سيزبيدز** (كوبا): أعلن وقوف وفده مع البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأردف قائلا إنه قد ظهرت في الفترة التي انقضت منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين معلومات جديدة هامة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد توصل إلى اتفاقات جديدة، فإن التدهور البيئي لا يزال مستمرا، والشوط المتبقي أمام البلدان المتقدمة النمو كي تفي بالتزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال طويلا.

٦٠ - وذكر أن كوبا تعلق أهمية خاصة على آليات التمويل المنصوص عليها في كل اتفاق من الاتفاقات الإطارية وعلى صندوق البيئة العالمية، وأنها تتابع أيضا باهتمام كبير الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦١ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي قد أقر بأن الاحتياجات والمشاكل التي تتفرد بها الدول الجزرية الصغيرة تجعلها معرضة للخطر بوجه خاص. وفي حين أن اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة أمر يرجع بالدرجة الأولى إلى تلك البلدان نفسها، فإن تلقي الدعم من المجتمع الدولي ضرورة لا غنى عنها في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وأعرب عن اقتناع وفده في هذا الصدد بأن الاجتماع المقرر عقده بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمانحين في شباط/فبراير ١٩٩٩ سيسفر عن نتائج هامة وفعلية فيما يتعلق بتمويل المشاريع ذات الأهمية لدى تلك البلدان.

٦٢ - وأردف قائلا إن تحقيق التقدم في مجال التنمية المستدامة يقتضي ما هو أكثر من مجرد زيادة المساعدة المالية. فينبغي أن تبذل الجهود أيضا لزيادة عمليات نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية، وهما مجالان مترابطان. ومن المهم تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في أفريقيا. واختتم كلامه قائلا إن وفده يعلق أهمية كبيرة على النظر المتعمق في تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية.

٦٣ - **السيدة كاردوزيه** (بنما): تكلمت باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، فقالت إن رؤساء الدول وحكومات الذين اجتمعوا في بنما في أيلول/سبتمبر أكدوا أن البيئة والتنمية المستدامة تمثلان قضيتين معقدتين إلى حد كبير وتفرضان تحديات خطيرة أمام الديمقراطية والتكامل المستدام لبلدان المنطقة.

٦٤ - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تلاحظ مع القلق أن المشاكل التي بحثت في مؤتمر ريو منذ ست سنوات قد تفاقمت. وتشمل هذه المشاكل تدمير أنواع الوقود الأحفوري، وإزالة الغابات، والتزايد التدريجي في مستويات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

٦٥ - واسترسلت قائلة إن مجموعة ريو مصممة على اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمقررات المتخذة في مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في سانتا كروز دي لا سييرا. وينبغي للتعاون والعمل المتضافر على الصعيد الدولي أن يمضي قدما وفقا للمبدأ ٧ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي يقضي بأن الدول عليها مسؤوليات مشتركة ولكنها متفاوتة.

٦٦ - وأردفت قائلة إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو ترى أن قضايا البيئة والتنمية المستدامة تتكافأ في الأهمية تماما مع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الديمقراطية. فلا يمكن أن يتحقق نمو مستقر أو تنمية مستدامة دون أن تكون هناك عدالة واحترام لحقوق الإنسان. ولذا فإن تلك البلدان تؤيد جميع التدابير التي ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية لأشد قطاعات السكان حرمانا، مثل تعزيز البرامج الرامية إلى توسيع إمكانيات الحصول على مياه الشرب وتنفيذ البرامج التثقيفية التي تزيد من الوعي بالمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٦٧ - وذكرت أن مجموعة ريو ترى أن القطاع الخاص له دور هام في تحقيق التوازن بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي. وينبغي ألا يحدث النمو الاقتصادي على حساب البيئة ولا أن يؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية الهشة أو إلى انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود. وينبغي للبلدان الصناعية أن تساعد البلدان النامية على إدارة مواردها الطبيعية ومواردها من الطاقة بتزويدها بالتكنولوجيات السليمة بيئيا.

٦٨ - واسترسلت قائلة إن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو ملتزمة بتوحيد جهودها الرامية إلى بناء عالم أكثر ازدهارا، وإنها تؤكد على ضرورة التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر، وضرورة تنفيذ تلك الاتفاقيات. ومن ثم فإن هذه البلدان تعكف حاليا على وضع برامج لحفظ المياه والموارد الساحلية والبحرية وإدارتها واستخدامها استخداما مستداما، على نحو يمكنها من تحقيق التنمية

المستدامة ومن تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. ولا ينبغي أن تكون هذه البرامج وطنية فحسب، بل أن تكون إقليمية ودولية أيضا.

٦٩ - وأردفت قائلة إن مجموعة ريو ترى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يضطلع بدراسة متكاملة لظاهرة النينيو، حيث أن تأثيرها لا يقتصر على منطقة واحدة بل يشمل العالم بأسره. ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠، يلزم صياغة برنامج شامل للتعاون بغية اتقاء آثار ظاهرة النينيو والتخفيف من هذه الآثار. وتلاحظ مجموعة ريو مع الارتياح أن اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الأول المعني بظاهرة النينيو سيعقد في غواياكويل بإكوادور في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن اجتماعا دوليا بشأن ذلك الموضوع نفسه سيعقد في ليما في عام ١٩٩٩. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنشئ آلية أو تضع استراتيجية توفر وسيلة لاتقاء الأضرار التي تسببها النينيو. وقبل أن ينتهي العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع استراتيجية تشمل إمكانية استشعار حدوث تلك الظاهرة، لاتقاء آثارها، والتخطيط للإجراءات الدولية الرامية إلى الحد من تأثير الكوارث الطبيعية.

٧٠ - وأعلنت أن مجموعة ريو تعتزم المشاركة في صياغة مشروع القرار المتعلق بتعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٠، الذي سيقدم خلال الدورة الراهنة. واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة مقتنعة بأن اعتماد سياسات اقتصادية مناسبة والمشاركة المشمولة بالالتزام من جانب البلدان الصناعية والمؤسسات المالية الدولية سيجعلان من الممكن التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

٧١ - **السيد غيروس** (بيلاروس): قال إنه على الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن قدرا كبيرا من العمل قد أنجز على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني خلال السنوات الست التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق التي أسفر عنها المؤتمر، فإن هذا لم يكن كافيا لعكس الاتجاهات السلبية الملحوظة في انتشار الفقر والأمية، وتهميش أقل البلدان نموا، والتلوث البحري والتدهور الإيكولوجي لمناطق شاسعة في جميع القارات. وأردف قائلا إن أهمية دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تكمن بصفة خاصة في أن الجمعية قد حددت السبل الرئيسية لتعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعبئة طاقات جديدة لتعجيل خطى هذه العملية.

٧٢ - واستطرد قائلا إن بيلاروس تعتقد أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم نتائج برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، ولكن من الواضح أن نجاحه يتوقف بقدر كبير على مدى انعكاس عناصر البرنامج في إصلاح أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لضرورة تكييف الصناديق والبرامج التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك اللجان الإقليمية، وفقا للاحتياجات الراهنة.

٧٣ - وذكر أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التي تركز على تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعيد الوطني. وفي الواقع أن هذا المؤتمر صادف بداية التحول نحو الاقتصاد

السوقي. وقال إن بلده يواصل السعي جاهدا منذ ست سنوات لتحقيق هدفين في آن واحد معا، هما كفالة تحوله إلى الاقتصاد السوقي وتحقيق التنمية المستدامة. وهو يركز تركيزا خاصا على تعزيز القدرة الوطنية في مجال التنمية المستدامة وعلى التقيد بالتزاماته الدولية ذات الصلة. ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية وطنية تضع بيلاروس على طريق التنمية المستدامة وترسي الأسس اللازمة لوضع إطار تشريعي جديد مناسب.

٧٤ - وأردف قائلا إن بيلاروس صدقت على اتفاقية التنوع البيولوجي وعلى تعديل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وإنها تعتزم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وإنها على استعداد للتوقيع على اتفاقية دولية بشأن الغابات. وعلاوة على ذلك، تعمل بيلاروس جاهدة على الإسهام في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، استضافت بيلاروس في مينسك مؤتمرا دوليا بشأن التنمية المستدامة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لم يفض فحسب إلى مزيد من الفهم لأخطر المشاكل التي تجابه دول المنطقة، بل أثمر أيضا بعض الحلول الناجعة. وافتتح في مينسك في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر دولي تم تنظيمه بمساعدة من ممثلي الأمم المتحدة في جمهورية بيلاروس، بشأن موضوع البيئة وحقوق الإنسان. ويبحث المؤتمر وسائل تعزيز التعاون فيما بين الدول من أجل تحسين مستوى المعيشة لسكانها، وللقضاء بوجه خاص على النتائج المتبقية من كارثة تشيرنوبيل.

٧٥ - وذكر أن حكومته تعكف حاليا على دراسة إمكانية إنشاء مركز إقليمي للتنمية المستدامة في مينسك. ومن المؤكد أن ما يمكن أن يضطلع به ذلك المركز من أنشطة بحثية ودراسات علمية موجهة نحو التطبيقات العملية سيخدم مصالح جميع البلدان في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

٧٦ - وأعرب في ختام كلامه عن أمله في أن يتمكن بلده من بدء التعاون المثمر مع جميع أعضاء المجتمع الدولي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧٧ - **السيد شوينار** (كندا): قال إن وفده يقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين قدرة الأمم المتحدة على مجابهة تحديات الألفية الجديدة. كما أعرب عن ترحيب وفده بتوصيات فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، ولا سيما التوصيات الرامية إلى تحسين التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بالبيئة، وإلى تنمية أوجه التعاضد بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وأضاف قائلا إن من المفيد إنشاء محفل يمكن فيه لوزراء البيئة أن يناقشوا القضايا البيئية العالمية الرئيسية وأن يوفروا التوجيه اللازم للسياسات العامة.

٧٨ - واستطرد قائلا إن أخطر مشكلة هي مشكلة تغير المناخ، وإن توقيع كندا على بروتوكول كيوتو في نيسان/أبريل يؤكد التزامها بضرورة العمل مبكرا في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل سويا على تيسير تنفيذ الالتزامات المتضمنة في بروتوكول كيوتو وتخفيض الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. كما أن من المهم بصفة خاصة التوصل إلى اتفاق مبكر على آليات المرونة الدولية. فتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات والمشاريع الرامية إلى تخفيض الانبعاثات سيساعدان الدول الأطراف في البروتوكول على الوفاء بالتزاماتها.

٧٩ - وأردف قائلا إنه نظرا إلى مستوى الانبعاثات العالمية، فإنه لا يحتمل بلوغ الأهداف الإنمائية ما لم تتخذ إجراءات من جانب مجموعة أوسع نطاقا من البلدان. والجهود الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ وإلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن تسهم في زيادة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية وكذلك في تحقيق التنمية المستدامة. وتأمل كندا في أن يسفر مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عن التوصل إلى اتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتنفيذ الأحكام الرئيسية في بروتوكول كيوتو.

٨٠ - واسترسل قائلا إن مسألة الغابات هي الأخرى مسألة بالغة الأهمية، وإن كندا ستستضيف في شباط/فبراير ١٩٩٩ بالاشتراك مع كوستاريكا أول اجتماع من سلسلة اجتماعات تستهدف تيسير المناقشات التقنية بشأن الصكوك الملزمة قانونيا والمتعلقة بجميع أنواع الغابات.

٨١ - ووصف مؤتمر بربادوس بأنه أحد المنجزات العظيمة للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. وذكر أن كندا تقدم الدعم للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٩، وأنها ستشارك في مؤتمر المانحين المقرر عقده في شباط/فبراير ١٩٩٩. وأعرب عن ثناء كندا على تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لما يتخذه من مبادرات وإجراءات.

٨٢ - وقال إن كندا ترحب بالنتيجة الإيجابية التي انتهى إليها مؤتمر روتردام الدبلوماسي الذي اعتمد الاتفاقية المتعلقة بإجراء الموافقة المسبقة عن علم على بعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية، التي وقع عليها ٥٧ بلدا. ولا تزال كندا تشعر بقلق بالغ من جراء الخطورة الشديدة التي تنطوي عليها الملوثات العضوية الثابتة على صحة الإنسان والبيئة. وذكر أن كندا قد وقعت على بروتوكول آرهوس المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة وأنها تعتزم التصديق على البروتوكولات المتعلقة بالمواد العضوية الثابتة وبالفلزات الثقيلة قبل نهاية عام ١٩٩٨. وقد استضافت كندا مؤخرا أيضا الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية للتفاوض على صك عالمي ملزم قانونيا بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

٨٣ - وأردف قائلا إن كندا هي إحدى الدول الأطراف في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، البالغ عددها ١٦٧ دولة، وإنها قد أوفت خلال السنوات العشر الماضية بجميع الالتزامات التي تعهدت بها. وأعلن في هذا الصدد تصميم كندا على مواصلة أداء دور نشط في تنفيذ البروتوكول.

٨٤ - وقال إن كندا، التي تتاخم ثلاثة محيطات، تعلق أهمية كبيرة على إدارة المحيطات. وهي تضطلع بدور رائد في تعزيز أنشطة السنة الدولية للمحيطات في عام ١٩٩٨، ومن أهم إنجازاتها في هذا الصدد الموافقة على رعاية عملية التوقيع على ميثاق المحيطات، التي هي إحدى المبادرات الرئيسية للسنة الدولية للمحيطات. وقد كانت كندا من أوائل البلدان التي اعتمدت قانونا بشأن المحيطات، يوفر أساسا قانونيا لحفظ الموارد البحرية واستخدامها استخداما مستداما.

٨٥ - وذكر أن كندا، بصفتها رئيسة مجلس منطقة القطب الشمالي، قد استضافت مؤخرا الاجتماع الوزاري الأول للمجلس، الذي هو مؤسسة دولية جديدة أنشئت لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين بلدان منطقة القطب الشمالي. وقد أوجدت البلدان الأعضاء في المجلس نموذجا جديدا للشراكة، يضفي على الفئات التي تمثل الشعوب الأصلية مركز المشاركين الدائمين.

٨٦ - وأردف قائلا إن التصدي للمشاكل البيئية العالمية وتمكين جميع البلدان من تحقيق التنمية المستدامة يمثلان التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان الأمم المتحدة في مطلع الألفية الجديدة.

٨٧ - **السيد لويزو** (قبرص): قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي، وإنه ينبغي لجميع البلدان أن تعتنق مبادئ التنمية المستدامة. ومضى يقول إن قبرص قد اعتمدت خطة عمل بيئية وجعلت من استدامة السياسات الاجتماعية والاقتصادية أحد الجوانب الرئيسية لخطتها الإنمائية الاستراتيجية. وقد صاغت أيضا قانونا جديدا لحماية البيئة. ونتيجة لهذه الجهود، فإن حالة البيئة في قبرص مرضية بصفة عامة. وتعزى المشاكل الرئيسية التي تواجهها إلى عمران المناطق الساحلية، واستخدام الأراضي، ومشاريع الهياكل الأساسية، وإنتاج الطاقةن والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، والسياحة.

٨٨ - واستطرد قائلا إن العقد الماضي كان عقدا حاسما لقبرص فقد أولت التركيز للجوانب الاجتماعية من التنمية، وللبيئة. وتمثلت الأهداف الرئيسية لعملية تنمية البلد في تحسين مستويات المعيشة وحماية البيئة والتراث الثقافي.

٨٩ - وتابع بقوله إن قبرص عضو في لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. وتتمثل أولويات هذه اللجنة في إدارة المناطق الساحلية، والتوعية العامة، وإدارة المياه، وإدماج الشواغل البيئية في السياسات الإنمائية. وأوضح أن البيئة واحترام حقوق الإنسان الأساسية أمران لا ينفصمان، إذ اعترفت الجمعية العامة في إعلانها المتعلق بالحق في التنمية بالحق في العيش في بيئة رفيعة النوعية بوصفه حقا من الحقوق الأساسية. وأردف قائلا إن التنمية المستدامة ترتبط بحق الشعوب في ممارسة السيادة على ثروتها الطبيعية ومواردها، كما ورد في البلاغ الصادر عن رؤساء دول تحالف الدول الجزرية الصغيرة في اجتماع بربادوس المعقود عام ١٩٩٤. وأعرب عن فهم قبرص الكامل، بسبب تاريخها، لشواغل الدول الجزرية الصغيرة، التي تتعرض البيئة والأمن فيها إلى تهديد شديد لم يسبق له مثيل. وهي تفهم مع الأسف كيف يمكن لأعمال العدوان والاحتلال أن تحدث معاناة بين السكان، وتؤدي إلى تدمير الموارد الاقتصادية وإلحاق ضرر بالغ بالبيئة والتراث الثقافي.

٩٠ - واستمر يقول إن قبرص تشعر بقلق خاص إزاء الخطط الرامية إلى إقامة وحدة لتوليد الطاقة النووية في منطقة معرضة لخطر سيزمي شديد، في مواجهة ساحلها الشمالي. وأضاف أن الجفاف الشديد الذي نزل بالبلد في الأعوام الأربعة الماضية يشكّل سببا آخر للقلق. وقد لجأت قبرص، بسبب نقص أنواع الوقود الأحفوري لديها، إلى استخدام الطاقة الشمسية بصورة أكبر من أي وقت مضى، وأصبحت واحدة من المستهلكين البارزين لهذا المصدر من مصادر الطاقة. وأعرب عن استعداد قبرص لتقاسم خبرتها ودرايتها الفنية في هذا المجال مع البلدان الصغيرة التي تواجه مشاكل مشابهة. وذكر في هذا الصدد أن حكومته تنظر في عقد اجتماع، عقب

المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل بربادوس، من أجل تحديد الحلول العملية للتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة.

٩١ - واسترسل قائلا إن ثمة حاجة إلى التوعية بالمشاكل البيئية على جميع مستويات القطاعين العام والخاص من خلال الاتصال التفاعلي. فرغم ترحيب قبرص باعتماد عدد متزايد من القواعد والأنظمة والمعايير البيئية، لا بد من التشديد على ضرورة تحسين التعاون والتشاور مع القطاع الخاص. وذكر أن قبرص تحث المنظمات غير الحكومية، التي تقدم مساهمة حيوية، على تعزيز دورها في ميدان الحماية البيئية.

٩٢ - واختتم كلامه قائلا إن التعليم أمر أساسي للحماية البيئية، ومن ثم، فلا بد على الصعيد الوطني من وضع برامج محكمة بغية توعية الأجيال الحالية والمقبلة من صانعي القرارات بمشكلات حماية البيئة والدفاع عن التراث الوطني والعالمي.

٩٣ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إنه رغم الأمثلة المشجعة على النجاح المحرز في بلوغ هدف التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر ريو ومنذ الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، فإن خطى التقدم بطيئة وغير منتظمة، وما زالت البيئة معرضة لتهديدات عديدة.

٩٤ - واستطرد قائلا إن جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الوثائق الصادرة عن مؤتمر ريو تقدم وصفا شاملا ودقيقا بالقدر الكافي للتشابكات القائمة، ونوع التدابير التي يتعين اتخاذها، والموارد اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة. وتسهم التطورات الأخيرة، بما فيها اعتماد بروتوكول كيوتو، وإجراء المفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول بشأن السلامة الإحيائية، واعتماد صك ملزم قانونا بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم فيما يتعلق ببعض المواد الكيميائية الخطيرة المحددة، ومواصلة الحوار بشأن الإدارة المستدامة للغابات، في التنفيذ الفعال للالتزامات الصادرة في ريو. وأضاف أنه لم يسبق في السنوات الأخيرة أن تم تطوير القانون الدولي في أي مجال آخر بنفس الدرجة التي طور بها في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

٩٥ - وأوضح أن ثمة أسبابا معقدة كثيرة تحول دون تحقيق المزيد. فعلى سبيل المثال، تواجه الحكومات مطالب شديدة التنوع وعليها أن توفق في سياساتها بين كثير من العناصر المختلفة. وأكد أنه من الضروري لدى اضطلاع الحكومات بهذا أن تضع دائما في الاعتبار المنظور الطويل الأجل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه ما زال هناك شوط طويل أمام الوفاء بالاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأنه يتعين بذل مزيد من الجهود لحشد موارد إضافية. ومضى يقول إن الآليات المبتكرة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو تبشّر بالكثير فيما يتعلق بحشد الموارد. إلا أنه ليس بإمكان هذه الآليات أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا أن تعوض عن الانخفاض المؤسف الذي طرأ عليها.

٩٦ - وتابع قائلا إن الأمم المتحدة تواصل التركيز على التنمية المستدامة، وأنها قد أحرزت تقدما كبيرا صوب كفالة اتساق الأنشطة وتنسيقها وتحاشي الازدواج. واستطرد بقوله إنه ما زال ثمة مجال واسع للتحسين. وقد

أوصت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية باتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين الحالة. وأفاد بأن وفده سيتناول هذه المسائل في مرحلة لاحقة.

٩٧ - وأكد أنه لا بد أيضا للمجتمع الدولي من تحسين استعداده للتصدي للأمور غير المتوقعة. واستشهد كمثال على ذلك بالأزمة المالية التي نشبت مؤخرا. وأضاف أنه حين تعاني اقتصادات بلدان محددة من الاضطراب ويكون لهذا أثر مالي يتردد وقعه في أنحاء العالم، يتعذر منح الأولوية للأهداف الطويلة الأجل، مثل التنمية المستدامة. وأردف بقوله إنه لا بد للجهود التي تبذل لتحسين النظام المالي الدولي أن تسعى إلى تقليص التقلبات على أن تولي في الوقت نفسه مراعاة أوفى للنتائج الاجتماعية، حتى تظل التنمية المستدامة محط الاهتمام. وقدم ظاهرة النينيو كمثال آخر على ذلك، فآثارها يمكن حقا أن تبطل مفعول التقدم الذي أحرز على مر سنوات عديدة. واستمر يقول إن من المسلم به على نطاق واسع أن الأمم المتحدة بحاجة إلى آلية للانذار المبكر، وقدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، حتى تتصدى لكوارث البيئة وحالات الطوارئ البيئية.

٩٨ - وفي الختام، أكد أن من الفرضيات الرئيسية للتنمية المستدامة التي لا يجب إغفالها ضرورة اتباع نهج متكامل وشامل للقطاعات يجمع ما بين الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فالعودة إلى الاتجاهات السابقة - التي تشجع على التجزؤ، والنهج القطاعية الضيقة، وأحادية التخصص - من شأنها أن تذهب جميع الجهود المبذولة هباء وأن تهدر وقتا ثمينا وموارد قيمة.

٩٩ - **السيد أربيل** (إسرائيل): قال إن إسرائيل بوصفها بلدا محدود الموارد الطبيعية قد سعت جاهدة إلى استخدام الموارد المتوافرة لديها على أفضل نحو ممكن، مع التأكد في الوقت نفسه من أن الاستخدام المكثف لهذه الموارد لا يضر بالبيئة. ومن المفارقات أن هذه القيود قد وضعت العلماء الإسرائيليين أمام تحد دفعهم إلى استحداث مجموعة من التكنولوجيات الجديدة جعلت إسرائيل تتصدر التنمية العالمية في عدد من الميادين البيئية.

١٠٠ - وفيما يتعلق بإدارة المياه، قال إنه بالنظر إلى عدم كفاية مصادر المياه السطحية والجوفية لتلبية مطالب العدد المتزايد من السكان والاقتصاد المتنامي، كان على إسرائيل أن تستحدث سبلا لاستخدام أساليب مياه الفضلات المعالجة، والماء الأجاج، وجمع المياه. وأضاف أن إسرائيل تؤدي دورا قياديا في تطوير الري بالتنقيط الذي يمد جذور النباتات النامية مباشرة بكميات ضئيلة نسبيا من المياه. ولهذا الأسلوب ميزة أخرى هي خفض درجة التملّح وتمكين المزارعين من إمداد الجذور بكميات من الأسمدة، محددة بإحكام مما يمنع تلوث التربة والمياه الجوفية.

١٠١ - واسترسل قائلا إن البحوث الزراعية تؤدي دورا حافزا في تطوير المحاصيل التي إما تستلزم أدنى كمية من المياه أو يمكنها أن تزدهر باستخدام الماء الأجاج. وأضاف أن إسرائيل نشطة للغاية أيضا في ميدان الحراجة، الذي أحرزت فيه نتائج ملحوظة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والإنتاجية، وأن لها صلة وثيقة بالجهود الإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة التصحر والتشجيع على الإدارة السليمة للموارد من الأراضي والمياه.

١٠٢ - ومضى قائلا إن إسرائيل من رواد العالم في استغلال الطاقة الشمسية، ليس فقط في الاستخدام المنزلي ذي التكنولوجيا البسيطة ولكن أيضا في التكنولوجيا الرائدة لمحطات الطاقة الشمسية. وقد استحدثت أيضا نوعا جديدا من الطلاء يمكّن الألواح الشمسية من الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من الطاقة الشمسية التي تمتصها. ونتيجة لهذا التطور تقرر تجهيز جميع المباني السكنية والتجارية في البلد بسخانات شمسية للمياه.

١٠٣ - وفيما يتعلق بالإدارة السابقة، ذكر أنه يجري في الوقت الراهن استحداث وسائل مختلفة للتخفيف من الضرر الواقع على البيئة، مثل أسلوب تشميس التربة الذي صممه وأنجزه أحد الإسرائيليين، والذي يقلص من الضرر الذي يصيب طبقة الأوزون، وطرق المكافحة البيولوجية التي حلت محل استخدام المواد الكيميائية. ففي عام ١٩٧٦ اكتُشفت في بركة موحلة في منطقة النقب جرثومة أثبتت فعاليتها الخاصة في مكافحة أنواع معينة من الذباب والبعوض. وقد ثبتت قيمة هذه الجرثومة المسماة بالباسيل الإسرائيلي في البلدان التي تنقل فيها الحشرات أمراضا خطيرة، ولا سيما في افريقيا. وذكر أن اسرائيل على أتم استعداد لتقاسم خبرتها ودرايتها الفنية مع جميع البلدان المهتمة بالبحوث البيئية.

١٠٤ - **السيد روبو** (جمهورية ملدوفا): رحّب باعتماد اللجنة الثانية في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للمقرر ٤٤٤/٥٢ المتعلق بتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وأضاف أن هذا المؤتمر ودورة الجمعية العامة قد دفعا بلده لدى تنفيذ برنامجه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى النظر في المبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وإلى المساهمة في الجهود المبذولة لحل المشاكل الايكولوجية العالمية.

١٠٥ - وأردف قائلا إن اعتماد جدول الأعمال الوطني للحماية البيئية والتصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتصلة بالبيئة هما تعبير عن الإرادة السياسية لحكومة جمهورية ملدوفا. وأضاف أن بلده يخصص في الوقت نفسه اهتماما كبيرا للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ولا سيما في حوض نهر الدانوب وداخل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وأضاف أن وفده يدرك أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب مشاركة نشطة من جميع الأطراف المعنية، ألا وهي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية، والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، أفاد بأن بلده قد شهد قدرا من التحسينات، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين الوكالات الحكومية، والجمعيات العلمية، والمنظمات غير الحكومية.

١٠٦ - واستطرد قائلا إنه من المعروف على نطاق واسع أن البشرية لا يسعها في الحالة الراهنة أن تسعى إلى بلوغ هدف النمو الاقتصادي على حساب تآكل الموارد الطبيعية والتلوث البيئي. ومن ثم يلزم الحيلولة دون استخدام التكنولوجيات الضارة بالبيئة، وعدم النظر إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بينها جمهورية ملدوفا، على أنها أسواق لبيع هذه التكنولوجيات. وعلاوة على ذلك، ينبغي التعجيل بتنفيذ توصيات مؤتمر ريو، ولا سيما ما يتعلق منها بنقل التكنولوجيات الآمنة بيئيا الشديدة الفعالية إلى هذه البلدان.

١٠٧ - وأضاف أن العواقب السلبية لتغير المناخ العالمي تؤثر أيضا على جميع البلدان، بيد أن لها تأثيرا خاصا على البلدان التي تستند اقتصاداتها بصفة رئيسية إلى الزراعة. وأوضح أن هذا هو الحال فيما يتعلق بجمهورية

ملدوفا التي ازدادت فيها الظروف الجوية الشاذة زيادة كبيرة في العقدين الماضيين. وذكر أخيرا أن من المستصوب للغاية تنفيذ نقل التكنولوجيات الآمنة بيئيا فيما بين البلدان، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على أساس متعدد الأطراف من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٨ - واختتم كلامه قائلا إنه من الممكن بالتأكيد حل المشاكل البيئية، شريطة أن تلي الإعلانات والمناشدات السياسية خطوات عملية ومساهمات مالية. وفي الوقت نفسه، لا بد من تقاسم المسؤولية على الصعيد العالمي، مع مراعاة قدر الضرر الذي تلحقه البلدان بالبيئة العالمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠

- - - - -